

الحمد لله

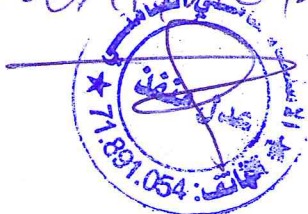
الجمهورية التونسية

الهيئة الوطنية للاتصالات

القرار : ع192دد

تاريخ القرار: 14 ديسمبر 2015

تم تسليم هذا القرار  
للمبلغ الطرقي بين  
2015/12/16



## قرار

بتاريخ 14 ديسمبر 2015 أصدر رئيس الهيئة الوطنية للاتصالات، القرار ع192دد في مادة التدابير الوقائية المنصوص عليها بالفقرة الأولى من الفصل 73 من مجلة الاتصالات بين:

**المدعى:** شركة "أورنج تونس" في شخص ممثلها القانوني الكائن مقرها الاجتماعي بعمارة أورنج المركز العمراني الشمالي 1003 تونس.

### من جهة

**المدعى عليها:** شركة "اتصالات تونس" في شخص ممثلها القانوني الكائن مقره الاجتماعي بضافاف البحيرة حدائق البحيرة 2 تونس 1053.

### من جهة أخرى

بعد الإطلاع على مجلة الاتصالات الصادرة بمقتضى القانون ع01دد لسنة 2001 المؤرخ في 15 جانفي 2001، المنقح والمتمم بالقانون ع46دد لسنة 2002 المؤرخ في 7 ماي 2002 وبالقانون ع01دد لسنة 2008 المؤرخ في 8 جانفي 2008 و بالقانون ع10دد لسنة 2013 المؤرخ في 12 أفريل 2013.

وبعد الاطلاع على الأمر ع3026دد لسنة 2008 المؤرخ في 15 سبتمبر 2008 والمتعلق بضبط الشروط العامة لاستغلال الشبكات العمومية للاتصالات وشبكات النفاذ المنقح والمتمم بالأمر ع53دد المؤرخ في 10 جانفي 2014.

وبعد الاطلاع على قرار الهيئة الوطنية للاتصالات ع54دد الصادر بتاريخ 11 جوان 2014 والمتعلق بالمصادقة على طريقة تحديد تعريفات عروض خدمات التفصيل الموجهة للعموم وإجراءات الموافقة عليها.



وبعد الاطلاع على المطلب المقدم من طرف شركة "أورنج تونس" بتاريخ 01 أكتوبر 2015 والمتضمن طلبها اتخاذ التدابير الوقائية اللازمة لفرض دولة القانون كالحكم بإيقاف ترويج العرض المتظلم منه فوراً.

وبعد الاطلاع على المراسلة عـ1642د الصادرة عن الهيئة الوطنية للاتصالات بتاريخ 05 أكتوبر 2015 والتي وجه بمقتضاها نسخة من مطلب التدابير الوقائية الى شركة "اتصالات تونس" لتمكينها من تقديم ردودها حول القضية المرفوعة ضدها.

وبعد الاطلاع على ملحوظات شركة "اتصالات تونس" حول مطلب التدابير الوقائية المرفوع ضدها والواردة على الهيئة بتاريخ 09 أكتوبر 2015 تحت عـ1836د .

#### من حيث الشكل:

حيث استوفى المطلب شروطه الشكلية المنصوص عليها بالفصل 73 من مجلة الاتصالات واتجه قبوله.

#### من حيث الأصل:

حيث اتضح من المطلب سند الدعوى ومن بقية مظروفات الملف أن "أورنج تونس" تقدمت بتاريخ 01 أكتوبر 2015 بعريضة دعوى الى الهيئة الوطنية للاتصالات سجلت بدفاترها تحت عـ236د تضمنت ادعاءها إقدام شركة "اتصالات تونس" على تسويق عرض تحفيزي تحت تسمية "16 fois" و " dt = 80" 5" مكنت من خلاله حرفاتها في الهاتف الجوال المسبق الدفع من مضاعفة رصيدهم بين 7 مرات إذا كانت قيمة الشحن أقل من 5 دینارات و 16 مرة إذا تساوت أو تجاوزت قيمة الشحن 5 دینارات، وانتهت الى طلب قول ما يقتضيه القانون في خصوص العرض "16 fois" الذي عمدت خصيمتها الى تسويقه بطرق غير مشروعة وإلزامها بإيقاف ترويجه وسحبه وجميع المعلقات والومضات الإلشهارية المرتبطة به وتطبيق مقتضيات الفصل 74 من مجلة الاتصالات بما يردع ممارسات خصيمتها مع التنصيص على النفاذ العاجل.

وحيث وإعمالاً منها لأحكام الفصل 73 من مجلة الاتصالات، تولت "أورنج تونس" تقديم المطلب موضوع النظر الآن تضمن تظلمها من إقدام شركة "اتصالات تونس" على تسويق عرض تجاري تحت تسمية "16 fois" مكنت من خلاله حرفاتها في الهاتف الجوال المسبق الدفع من مضاعفة رصيدهم بين 7 مرات إذا كانت قيمة الشحن أقل من 5 دینارات و 16 مرة إذا تساوت أو تجاوزت قيمة الشحن 5 دینارات مشككة في حصوله على الموافقة المسبقة للهيئة الوطنية للاتصالات مستشهدة بالذاكرة المشتركة الصادرة عن الهيئة بتاريخ 26 أوت 2015 والمتضمنة لقرارها المتعلق باحتساب استهلاك رصيد امتياز الشحن بنسبة 100 % في معدل متوسط إيرادات كل دقيقة وأضافت أن خصيمتها تعمدت عند ترويجها للعرض المتظلم منه عدم الإشارة إلى سعر تعريفه الواجبة وهو ما يمثل مخالفة لمقتضيات الفصل 3 (أ) من الأمر عـ3026د لسنة 2008 المؤرخ في 15 سبتمبر 2008 والمتعلق بضبط الشروط العامة لاستغلال الشبكات العمومية للاتصالات وشبكات النفاذ المنقح والمتمم بالأمر عـ53د المؤرخ في 10 جانفي 2014 إضافة لمخالفتها لأحكام النقطة الثانية من القرار عـ54د الصادر بتاريخ 11 جوان 2014 والمتعلق بالمصادقة على طريقة تحديد تعريفات عروض خدمات التفصيل الموجهة للعموم وأجراءها.



الموافقة عليها متمسكة بأن هذه الممارسات ألحقت بها أضرار يصعب تداركها خاصة وأنها أصبحت عرضة لخسارة جانب كبير من مشتركيها، وانتهت الى طلب الحكم بإيقاف ترويج العرض المتظلم منه فوراً.

وحيث قدمت المدعية تأييداً لدعواها محضر معاينة محرر من طرف الأستاذ إبراهيم العبدلي بتاريخ 21 سبتمبر 2015 تحت عدد 1553-د تتضمن معاينة للتسجيل الصوتي للومضة الإشهارية المبررة عبر إذاعة موزايك أف م والمتعلقة بالعرض التجاري المتظلم منه.

وحيث أكدت "اتصالات تونس" في ردها على مطلب التدابير الوقائية أن الأمر تعلق بتسويق العرض القار "1500 % bonus sur recharge" والذي تحصلت على موافقة الهيئة على تسويقه بمقتضى قرارها عد 104-د الصادر بتاريخ 30 أفريل 2015 وأضافت أنها قامت بتسويق العرض المذكور وفق تسمية تجارية مختلفة "16 مرة" لأسباب تسويقية بحتة وبهدف تنشيط البيوعات على كامل تراب الجمهورية وأشارت إلى أن محضر المعاينة سند الدعوى والمحتج به من قبل خصيمتها أكبر دليل على صحة ردودها كما ذكرت بأنها وضعت وثيقة إشهارية على الموقع الإلكتروني الخاص بها تتضمن جملة الخصائص الجوهرية للعرض

## الهيئة

حيث يهدف المطلب المائل إلى استصدار قرار وقتي يقضي بإلزام المدعى عليها بالسحب الفوري للعرض موضوع الدعوى المسمى "16 fois" و "5 dt = 80 dt".

حيث يهدف المطلب الراهن الى اتخاذ التدابير الوقائية اللازمة لسحب العرض التجاري المتظلم منه.

وحيث اتضح بالرجوع إلى دائرة المنافسة ومراقبة عروض التفصيل بالهيئة أن "اتصالات تونس" كانت قد تقدمت وفقاً للتراتب المنظم للعروض التجارية المنصوص عليها بالفصل 3(أ) من الأمر عد 3026-د المشار إليه أعلاه بمشروع العرض التجاري المتظلم منه وحصلت على الموافقة على تسويقه بموجب قرار الهيئة عد 104-د المؤرخ في 30 أفريل 2015 على أن يتم احترام الشروط المنصوص عليها بالقرار عدد 54 وخاصة تلك المتعلقة بمدد الهيئة بالإنجازات الفعلية للعرض شهرياً.

وحيث ولئن ثبت أن الشركة المطلوبة تحصلت على موافقة الهيئة على تسويق العرض المتظلم منه بموجب قرار الموافقة المذكور أعلاه فقد تبين لهذه الأخيرة انطلاقاً من إمامها بمختلف المعطيات والمؤشرات المتعلقة بالسوق أن مواصلة تسويق العرض المذكور أضحت تؤثر سلباً على توازن السوق باعتباره ينتمي إلى صنف العروض ذات الامتيازات المرتفعة التي تؤدي إلى النزول بالتعريفات إلى مستوى من شأنه التأثير سلباً على المنافسة بين المتدخلين.

وحيث أن عدم تقديم المشغل "اتصالات تونس" للإنجازات المتعلقة بتسويق العرض شهرياً زعم مطالبته بذلك بموجب القرار عدد 54 المشار إليه أعلاه يدعم ما تم استخلاصه من نتائج بخصوص مساس العرض بالمنافسة النزوية.





وحيث وطالما توفرت قرينة مبدئية على إخلال العرض موضوع الدعوى بمقتضيات المنافسة النزيهة، فإن مواصلة تسويقه من شأنها أن تؤدي الى المساس بمصالح المشغلين المنافسين وأن تتسبب للعارض، ترتيبا على ذلك، في أضرار يصعب تداركها.

وحيث يغدو في ضوء ذلك مطلب شركة "أورنج تونس" الرامي الى إيقاف العرض المتظلم منه مؤسسا على أسباب وجيهة وحرى بالقبول.

### ولهذه الأسباب

وعملا بمقتضيات الفصل 73 من مجلة الاتصالات، قرّرنا نحن هشام بسباس رئيس الهيئة الوطنية للاتصالات، إلزام شركة "اتصالات تونس" بالإيقاف الفوري للعرض موضوع التظلم والمسمى "16 fois" و "5 dt = 80 dt" إلى حين البتّ في أصل القضية المنشورة أمام الهيئة تحت عد 236دد.

رئيس الهيئة الوطنية للاتصالات

هشام بسباس



صلا بالفصل 75 من مجلة الإتصالات  
بمضي رئيس الهيئة الوطنية للإتصالات  
الصيغة التنفيذية على هذا القرار  
الإمضاء  
رئيس الهيئة الوطنية للإتصالات